

كو^٧ ماري عيراق
داد كاي بالآي نيبيحادي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ١٤ / اتحادية / ٢٠١٢

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١٢/٥/٢ برئاسة القاضي السيد مدحت محمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد السامي وجعفر ناصر حسين وأكرم طه محمد وأكرم أحمد بابان ومحمد صائب النقشبندي وميخائيل شمشون قس كوركيس وحسين أبو ألتمن وسامي حسين المعموري المأذونين بالقضاء بأسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

المدعي : رئيس ديوان الرقابة المالية/إضافة لوظيفته - وكيله الموظفان الحقوقيان طالب جاسم نجم ود.فتاح محمد حسين .
المدعى عليهما : ١. رئيس مجلس الوزراء / إضافة لوظيفته .
٢. الأمين العام لمجلس الوزراء / إضافة لوظيفته - وكيله المستشار جعفر محمد امين .

الإدعاء :

ادعى المدعي رئيس ديوان الرقابة المالية/إضافة لوظيفته بأنه صدر قانون ديوان الرقابة المالية برقم (٣١) لسنة ٢٠١١ الذي تضمنت المادة (٣٠) منه منح مخصصات معينة لجميع العاملين في الديوان وان النص جاء مطلقاً بحيث يشمل جميع الموظفين ومن ضمنهم من هم بدرجة مدير عام فأعلى ولم يرد في التعميم الصادر من الامانة العامة لمجلس الوزراء المرقم (ق/٢/٥/٢٧/١٢٥٥) في ٢٠١٢/١/١٠ بشأن تطبيق قانون رواتب ومخصصات مجلس الوزراء ما يشير الى عدم شمول المخصصات الواردة في قانون ديوان الرقابة المالية المرقم (٣١) لسنة ٢٠١١ باحكام المادة (١٠) من قانون رواتب ومخصصات مجلس الوزراء التي نصت (تلغى المخصصات الاستثنائية او أية مخصصات اخرى لم يرد فيها نص في هذا القانون ..) فاتح ديوان الرقابة المالية بكتابه المرقم (٣١٦١/٢/٦/٣) في ٢٠١٢/٢/٨ الأمانة العامة لمجلس الوزراء لبيان ان قانون الديوان قد تضمن احكاماً بمنح المخصصات لجميع العاملين فيه دون استثناء وبالتالي فان موظفي الديوان المشمولين باحكام قانون رواتب ومخصصات مجلس الوزراء المرقم (٢٧) لسنة ٢٠١١ يستحقون المخصصات الواردة في قانون ديوان الرقابة المالية المرقم (٣١) لسنة ٢٠١١ لصراحة نص المادة (٣٥) منه (تمنح المخصصات المنصوص عليها في هذا القانون لموظفي الديوان اضافة الى المخصصات التي تنص عليها القوانين النافذة) وكذلك المادة (٤٠) منه



التي أُلغيت ضمناً النصوص التي تتعارض مع أحكامه وطلب الديوان شمول موظفيه كافة بالمخصصات المبيّنة في القانون المرقم (٣١) لسنة ٢٠١١ . أجابت الامانة العامة لمجلس الوزراء بكتابها المرقم (ق/١٢/٦٥/٦٤٣٤) في ٢٠١٢/٢/١٩ بان قانون رواتب ومخصصات مجلس الوزراء هو الواجب التطبيق وان ما ورد في قانون ديوان الرقابة المالية يطبق على الموظفين غير المشمولين بالقانون رقم (٢٧) المنوه عنه انفاً استناداً الى المادة (١٢) من قانون رواتب ومخصصات مجلس الوزراء المرقم (٢٧) لسنة ٢٠١١ التي نصت على عدم العمل باي نص يتعارض وأحكامه سواء كان لاحقاً للقانون أم سابقاً له وحيث ان قانون ديوان الرقابة المالية قانون خاص ولاحق لقانون رواتب ومخصصات مجلس الوزراء فقد طلب المدعي/إضافة لوظيفته دعوة المدعي عليها للمرافعة والحكم باستحقاق موظفي الديوان من كان بدرجة مدير عام فأعلى ومن ضمنهم المشمولين بأحكام قانون رواتب ومخصصات مجلس الوزراء بالمخصصات المقررة في قانون ديوان الرقابة المالية المرقم (٣١) لسنة ٢٠١١ إضافة الى المخصصات المنصوص عليها في اي قانون اخر اي شمولهم بالمخصصات المعينة في القانونين معاً وإلغاء أو تعديل مضمون كتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء (ق/١٢/٦٥/٦٤٣٤) في ٢٠١٢/٢/١٩ بما يتفق وأحكام القوانين النافذة ، وردت إجابة وكيل المدعي عليها /إضافة لوظيفتهما طالباً رد الدعوى لكون الطعن في موضوعها من اختصاص محكمة القضاء الإداري كما ان المدعي يستند في دعواه الى المادة (٣٠) من قانون ديوان الرقابة المالية رقم (٣١) لسنة ٢٠١١ التي عاجلت موضوع المخصصات التي تمنح للعاملين في الديوان ولم يرد فيها نص صريح لشمول المدراء العامين ووكلاء الوزراء وأصحاب الدرجات الخاصة بها حيث ان شمول هؤلاء بأحكامها يتعارض ونص المادتين (٧) و(١٢) من قانون رواتب ومخصصات مجلس الوزراء وفي اليوم المعين للمرافعة حضر وكيل المدعي/إضافة لوظيفته كما حضر المستشار القانوني في الدائرة القانونية لمجلس الوزراء جعفر محمد أمين وكليلاً عن المدعي عليه الثاني الأمين العام لمجلس الوزراء / إضافة لوظيفته ولم يحضر المدعي عليه الأول رئيس مجلس الوزراء / إضافة لوظيفته ولم يقدم معذرة مشروعة لتغيبه قرر السير في الدعوى وجاهاً استناداً للنظام الداخلي للمحكمة الاتحادية العليا ثم استمعت المحكمة لأقوال وكلاء الطرفين وبعد أستكمال تحقيقاتها افهم ختام المرافعة .

كو^٧ ماري عيراق
داد كاي بالآي نيئتياحي




جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

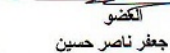
العدد: ١٤/اتحادية/٢٠١٢

القرار

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان طلب المدعي في عريضة الدعوى هو الحكم باستحقاق موظفي ديوان الرقابة المالية كافة بما فيهم من هو بدرجة مدير عام فأعلى بموجب قانون ديوان الرقابة المالية رقم (٣١) لسنة ٢٠١١ المشمولين بأحكام قانون رواتب ومخصصات مجلس الوزراء المرقم (٢٧) لسنة ٢٠١١ المخصصات الواردة في قانون ديوان الرقابة المالية المرقم (٣١) لسنة ٢٠١١ وإلغاء أو تعديل مضمون كتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء المرقم (ق/١٢/١٥/٦٤٣٤) والمؤرخ في ٢٠١٢/٢/٩ بما يتفق وأحكام القوانين النافذة . وحيث ان مضمون كتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء المنوه عنه أنفأ قرار إداري وليس من القرارات التي تتسم بصفة العموم ويخص عدداً محدوداً من الموظفين . عليه يكون الطعن في صحته خارج اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا المنصوص عليها في المادة (٩٣) من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ والمادة (٤) من القانون المرقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ (قانون المحكمة الاتحادية العليا) وهذا ما اتجهت اليه المحكمة في العديد من احكامها ومنها الحكمين الصادرين في الدعويتين المرقمتين (٧٨/اتحادية/٢٠٠٩) و (١١/اتحادية/٢٠١١) وتأسيساً على ما تقدم قرر الحكم ببرد دعوى المدعى من جهة الاختصاص النوعي وتحميله الرسوم وأتعاب وكيل المدعى عليه الثاني المستشار جعفر محمد أمين مبلغاً قدره عشرة الاف دينار حكماً حضورياً بتأ استناداً للمادة (٩٤) من الدستور وصدر القرار بالاتفاق في ٢٠١٢/٥/٢.

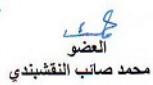

الرئيس
مدحت المحمود


العضو
فاروق محمد السامي


العضو
جعفر ناصر حسين


العضو
أكرم طه محمد


العضو
أكرم احمد بابان


العضو
محمد صائب النقشبندی


العضو
ميخائيل شمشون قس كوركيس


العضو
حسين أبو الثمن


العضو
سامي المحمود